تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

شرارة صغيرة أشعلت حريقاً كبيراً فرنسا في أزمة... وماكرون لم يعد الرئيس القوي

فارق كبير بين ماكرون الاول وماكرون الثاني، بين الولاية الاولى والولاية الثانية التي تمتد حتى عام 2027. في السنوات الخمس الماضية كان الرئيس ايمانويل ماكرون السيد المطلق الذي يمسك بكل مفاصل الجمهورية. وصل الى السلطة حاملا مشروعا اصلاحيا طموحا، ومتمتعا باكثرية فضفاضة في الجمعية الوطنية التي مكنته من ان يشرع كيفما يشاء

على الرغم من فوزه للمرة الثانية بالرئاسة، فان الوضع تغير كليا بسبب فقدانه الاكثرية المطلقة، وتقلص قاعدته الشعبية وتقدم اليمين المتطرف وتفاقم الازمات الداخلية.

لم تعرف فرنسا الهدوء منذ بداية العام، ولم يكد الرئيس ايمانويل ماكرون يخرج من ازمة نظام التقاعد والشارع المتحرك احتجاجا على تمرير وفرض هذا القانون، حتى وجد نفسه امام تحد اشد خطورة ومفتوح على احتمالات عدة، مع اشتعال احياء الضواحي الباريسية وعدد من المدن (مرسيليا ـ ليون ـ نيس)، بعدما قتل الشاب نائل ذو الاصول الجزائرية على يد الشرطة، ونشوب اعمال شغب وعنف وتكسير واحراق للحافلات والسيارات وفروع المصارف والمباني الرسمية. هذا التدهور المفاجئ في الوضع الامني عاكسا ازمة اجتماعية عميقة حصل في توقيت حساس، معرضا موسم الصيف والسياحة لاخطار وخسائر. لكن الاهم انه جاء في ذروة اندفاع ماكرون في حركة خارجية ناشطة، من اوروبا واوكرانيا، الى الشرق الاوسط والخليج. وهذه الحركة او الدينامية الخارجية والديبلوماسية ستصبح مقيدة بالانشغالات والازمات الداخلية، وسيتقلص زخمها وتاثيرها. وهذا ينطبق ايضا على لبنان الذي يشهد انطلاقة متجددة "متعثرة" للمبادرة الفرنسية.

حادثة القتل مجرد شرارة كانت تنتظرها تراكمات من توترات اجتماعية وطبقية وثقافية حادة تعاني منها فرنسا منذ عقود، واتت في خضم لحظة استقطاب سياسي حاد. اظهرت الليالي المتعاقبة من الاحتجاجات العنيفة ان المناطق الفقيرة والمختلطة عرقيا في محيط العاصمة ومعظم المدن الفرنسية الكبرى، لا تزال كبرميل بارود، من جراء الشعور بالظلم والتمييز العنصري والثقافي وتخلي الدولة، وارث تاريخي من الاهمال والفقر وسيطرة العصابات، ينتظر حوادث هنا او هناك كي ينفجر مجددا.

فرنسا مأزومة. ها هي تلتهب بفعل جريمة اقدام شرطي على قتل مراهق من جذور غير فرنسية. وعلى الرغم من توقيف الشرطي وتوجيه تهمة القتل العمد اليه، ادت الشرارة الى اشتعال حريق. وما كانت فرنسا لتواجه هذا المصير لولا الشعور الموروث في الضواحي بأن الجريمة ما كانت لتحصل لو كان المراهق من اصول اخرى وملامح مختلفة. لا يمكن انكار ان الحكومات المتعاقبة انفقت مليارات فيما سمتها خطط الاندماج، لكن الواضح ان تلك الخطط لم تنجح. تخشى النخبة الفرنسية الحاكمة من تكرار وتوسع نطاق الاحتجاجات خارج الاطار العرقي والثقافي للمهاجرين، لتتحول الى حرب طبقية شاملة نجحت الى الان في تأجيلها.

يجد ماكرون نفسه في وضع حرج حول نقطة اساسية من رسالته عام 2017، وهي مكافحة عزلة الشبان داخل الضواحي والتوترات في المجتمع الفرنسي. وان كان واجه انتقادات خلال ازمة نظام التقاعد اتهمته بالتسلط وفرض خططه بالقوة، فقد يثير الرئيس هذه المرة مأخذ معارضة تماما تطالبه بفرض النظام. والخطر بالنسبة اليه هو ان يبدو ضعيفا ويفتقد الى التصميم. وقد اثار غضب اليمين منذ تصريحه الاول حول قضية قتل الشاب، اذ ندد بعمل لا يغتفر.

شكلت هذه الاحداث فرصة لليمين الفرنسي المتطرف لاستقطاب مزيد من التأييد. فقد انتقد رئيس الحزب جوردان باربديلا جحافل المتوحشين من المتظاهرين، منددا بأن الهجرة

"تامة الجنون" الى فرنسا. وقال نائب عن الحزب في البرلمان: "الرعاع الحثالة الذين نراهم ينهبون المتاجر، ويشعلون النار في المكتبات وقاعات البلديات، بينما هم غارقون في الضحك، لا يفعلون ذلك من اجل نائل، بل لمهاجمة كل ما تمثله هذه الجمهورية الفرنسية". اما القائدة الروحية للحزب مارين لوبن، التي كانت قد خسرت الانتخابات الرئاسية الاخيرة بفارق ضئيل امام ماكرون، بينما تطمح الان الى اعادة تعزيز حظوظها في انتخابات 2027، فادلت بتصريحات بدت اكثر مسؤولية، واعتبرها فرنسيون في استطلاعات للرأي افضل من تصريحات ماكرون وحكومته.

ما فهم من الكلام الرئاسي ان الحكومة لن تكتفي بالحل الامني، بل ستسعى الى معالجة الداء من الجذور، اي من خلال برامج اجتماعية واقتصادية وسكنية وثقافية في الاحياء الشعبية التي تعاني البطالة والفقر وتجارة المخدرات والعنف اليومي وغياب فرص العمل وندرة مؤسسات الدولة، التي تشمل بين سكانها نسبة مرتفعة من المهاجرين، ما حول بعضها الى "غيتوات" او مثل ما يزعم اليمين واليمين المتطرف، الى مناطق خارجة عن الجمهورية.

حتى اليوم، لا تلوح في الافق تدابير ذات وزن من شأنها تهدئة الاوضاع، والرد على التحدي الذي تمثله احداث الايام والليالي الماضية والاستجابة لما يعد داء اوضاع الضواحي، والطلاق بين السلطة وشرائح واسعة من المجتمع تعد نفسها مهمشة، والاصلاح المطلوب في تأهيل الشرطة لتجنب احداث كالتي حصلت في مقتل المراهق نائل مرزوق، وما تعكسه من عنصرية في التعامل مع هذه الشرائح، واعادة النظر في القانون الذي اقر في عام 2017، والذي يسهل اطلاق النار على غير السائقين الذين يرفضون الانصياع لاوامر الشرطة. ثمة قناعة قوامها ان مقتل المراهق المذكور شكل الصاعقة لانفجار اجتماعي نتيجة تراكمات وحرمان واهمال، فيما تسعى الحكومة الى نفي هذا الرابط، كما جاء على لسان رئيستها، او على لسان رئيسة البرلمان بائيل براون بيفيه.

كما يرى الباحث في الشأن الاجتماعي اوليفيه غالان انه "ليست هناك حلول آنية لمشاكل بالغة العمق، هناك فقط ردود سياسية منهجية

> **اليمين المتطرف المستفيد الاول ويوسع قاعدته الشعبية**

لكنها لن تؤتي ثمارها الا في المدين المتوسط والطويل. وفي انتظار ذلك، يتعين اعادة فرض النظام، لكن مع تجنب مآس جديدة من شأنها اشعال النار مجددا".

من هنا، يفهم ما نقل عن ماكرون لجهة الحاجة لاطلاق مشاورات من اجل توصيف ما يجري من احداث واستخلاص العبر منها.

في هذا السياق، يبرز البيان الصادر عن حزب الخضر الذي يدعو الى وضع حد للتصعيد والعنف، لكن الدعوة الى الهدوء لا تعني العودة الى الوضع القائم في السابق، اذ ان هناك حاجة الى عقد اجتماعي جديد، خصوصا بالنسبة الى الاحياء الصعبة التي يخرج منها المشاغبون. خلاصة البيان ان الاكتفاء بالرد الامني لا يعني سوى التحضير لاحداث مقبلة.

صعوبات في الداخل، لكن ايضا في الخارج، ونتيجتها ان صورة فرنسا تصدعت مع اعلان الرئاسة تأجيل زيارة الدولة التي كان من المفترض ان يقوم بها ماكرون الى المانيا. سبق لهذه الصورة ان تصدعت قبل اشهر قليلة بعد تأجيل زيارة الملك تشارلز الثالث الى فرنسا بسبب التظاهرات والاضرابات الخاصة بتعديل قانون التعاقد.

الرئيس الفرنسي استهلك سنة من ولايته الثانية خمس سنوات، مما يعني انه سيمضي السنوات الاربع اللاحقة في قصر الاليزيه وثمة اسئلة ملحة تطرح عليه وتتطلب اجابات واضحة بعد ما حصل في البرلمان، حيث كادت الحكومة اذا تسقط بعد الاحتجاجات على قانون التقاعد، ولم تنقذها الا بضعة اصوات وفرها حزب الجمهوريين اليميني المعتدل الذي يعاني من انقسامات داخلية. وتقود هذه الاوضاع الى ثلاثة احتمالات في حال تفاقمت الازمة سياسيا وفي الشارع: سيضطر الرئيس الى تشكيل حكومة جديدة لا ضمانة بقدرتها على الحصول على الثقة في الجمعية الوطنية، او انه سيختار حل البرلمان والدعوة الى انتخابات تشريعية جديدة لا يمكن التكهن بنتائجها، وقد يضطر في النهاية الى ترك منصبه، او قضاء ما تبقى من ولايته من دون انجاز الكثير.

ماكرون لا يستطيع اكمال السنوات الاربع المتبقية له في القصر الرئاسي، مع حكومة ضعيفة غير قادرة على حمايته. سيبحث عن مخارج ووسائل جديدة لقلب الصفحة، وتوفير دينامية جديدة لعهده. وافادت مصادر الاليزيه بأنه ليس عازما، لا على حل البرلمان ولا على اقالة الحكومة ولا السير بمشروع استفتاء شعبي. لكن، اذا سدت هذه المنافذ، فان التساؤل يتناول ما يريد حقا ان يلجأ اليه، وهو الذي يبدو معزولا في قصره، ولا يتمتع باكثرية يمكن الركون اليها في البرلمان، ولا الى حزب الجمهوريين الذي كشف عن ضعفه وعن انقساماته العميقة.

ستشهد فرنسا اياما صعبة على كل الصعد، وانعكاسات طويلة الامد لتبعاته على رفاه كل الفرنسيين، وستترقب تطوراته كثير من العواصم الاوروبية التي تواجه بدورها حالة تأزم اقتصادي واجتماعي ضاعفت من تأثيراتها الحرب الاقتصادية الغربية المستمرة ضد روسيا.